

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9444

الخميس، 19 تشرين الأول/أكتوبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد فرانسوا دانيوز	(البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستينغينا
	إكوادور	السيد بيريوس لوس
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	سويسرا	السيد هاوري
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	مالطة	السيدة فرايزر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد كومانغا
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاييتي

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



اتخذنا قرارا بتجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي (القرار 2693 (2023)). ومرة أخرى، يضطلع مجلس الأمن اليوم بمسؤولياته المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ القرار الذي يجدد ولاية لجنة الجزاءات المنشأة بموجب القرار 2653 (2022) بشأن هاييتي، بما في ذلك فريق الخبراء (القرار 2700 (2023)).

وكما أشرنا مرارا وتكرارا، فإن الأزمة الإنسانية والسياسية والأمنية في هاييتي أزمة متعددة الأبعاد وتتطلب استجابة متكاملة. وأنه بالدور الذي اضطلع به السفير ميشيل كزافييه بيانغ، الممثل الدائم لغابون، وفريقه في الاضطلاع بعمل اللجنة، وكذلك في زيارتها إلى هاييتي في حزيران/يونيه الماضي، كما رحب بذلك القرار الذي اتخذناه للتو. وأود أن أشدد على أن ذلك العمل سيتعزز أكثر بطلب المجلس استكمال قائمة الأفراد والكيانات المحددة أسماؤهم. وأعرب أيضا عن شكري لعمل الأمانة العامة وفريق الخبراء. إنني ممتن للتعاون الوثيق والإيجابي من وفد الولايات المتحدة بوصفه مشاركا في القيام بالصياغة وأسلط الضوء مرة أخرى على الانخراط البناء لجميع الوفود، الأمر الذي مكن من تجديد ولاية اللجنة وتعزيزها.

وأسلط الضوء على حظر الأسلحة بموجب القرار 2699 (2023)، الذي سيظل ساري المفعول مع اتخاذ قرار اليوم حتى 19 تشرين الأول/أكتوبر 2024 على الأقل. وأود أن أشدد أيضا على أنه تم اتخاذ تدابير إضافية لضمان أن تتمكن حكومة هاييتي من تعزيز قدراتها على إدارة الأسلحة والذخائر. وبالمثل، ستضطلع بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات بعمليات إدارية فيما يتعلق بالأسلحة المتطورة بغية منع تحويلها والاتجار غير المشروع بها، وبذلك تدعم حكومة هاييتي في ذلك المجال.

وكذلك أشدد على أن القرار الذي اتخذناه اليوم يسلم بالحاجة إلى التعزيز الدائم للإجراءات القانونية الواجبة لضمان إجراءات شفافة ونزيهة في مجال الجزاءات، بما في ذلك النية في وضع تلك التدابير. وأرحب مرة أخرى بأن هذا الاعتماد الثاني المتعلق بهاييتي يجري خلال الرئاسة البرازيلية. وأحيط علما بقراركم، السيد الرئيس، بتحديد

أُفْتُتِحَتِ الجِلسَةُ السَّاعَةَ 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جَدُولُ الأَعْمَالِ.

المسألة المتعلقة بهاييتي

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هاييتي للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/787، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته إكوادور والولايات المتحدة الأمريكية. المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، وإكوادور، وألبانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرازيل، وسويسرا، والصين، وغابون، وغانا، وفرنسا، ومالطة، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموزامبيق، والولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نال مشروع القرار 15 صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار 2700 (2023).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): أرحب بحضور

الممثل الدائم لهاييتي.

قبل أكثر من أسبوعين بقليل (انظر S/PV.9430)، اتخذنا القرار الذي يأذن ببعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي (القرار 2699 (2023)). وقبل ثلاثة أسابيع فقط (انظر S/PV.9377)،

وأشار فريق الخبراء المعني بهاييتي في تقريره إلى أن أصحاب المصلحة الهايتيين أعربوا عن أملهم في التسريع بتوسيع نطاق جزاءات الأمم المتحدة في هاييتي وتنفيذها. وعندما أنشأ المجلس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هاييتي، استجبنا لنداء شعب الهايتي لاتخاذ إجراءات ضد الجهات الفاعلة الإجرامية، بما في ذلك العصابات وممولوها، الذين يقوضون الاستقرار ويزيدون الفقر في مجتمعهم النابض بالحياة. ويمثل اليوم معلماً آخر. ويسلم هذا القرار بالاحتياجات الملحة على أرض الواقع، وقد استندنا في اتخاذه إلى قرارات المجلس الأخيرة لتجديد وتعزيز ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي والإذن بإنشاء بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي. ونحن ملتزمون بإضافة أسماء إلى قائمة الجزاءات المنشأة بموجب هذا النظام ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على العمل معنا في هذا الشأن.

إن الولايات المتحدة ملتزمة تجاه شعب هاييتي، وسنعمل عن كثب مع حكومة هاييتي وزملائنا أعضاء المجلس وجميع أصحاب المصلحة لتيسير السلام والرخاء لهاييتي والمنطقة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.
(تكلم بالفرنسية)

أرحب بحضور الممثل الدائم لهاييتي في هذه الجلسة.
تشكر البرازيل الولايات المتحدة وإكوادور على عملهما الدؤوب بوصفهما القائمتين على صياغة القرار 2700 (2023).

اتخذ المجلس مؤخراً القرار 2699 (2023)، الذي وافق فيه على نشر قوة متعددة الجنسيات في هاييتي، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، من أجل معالجة الحالة الأمنية العاجلة والأليمة في البلد، مع ما يترتب على ذلك من تداعيات عابرة للحدود.

واليوم، اتخذ المجلس بتوافق الآراء قرار تجديد نظام الجزاءات ضد من يؤيدون العنف في البلد. ويمنح ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن سلطة اتخاذ تدابير لصون السلام والأمن الدوليين أو الإذن بها،

موعد لهذه الجلسة بمعزل عن الإحاطة التي ستعقد يوم الإثنين، 23 تشرين الأول/أكتوبر. فذلك يمكننا مرة أخرى من تكريس جهود محددة لهاييتي في هذا الوقت المرهق من النزاعات والألام في مناطق أخرى من العالم.

ويجب ألا يهدأ للمجلس ومنظومة الأمم المتحدة بال حتى لا يُجبر أطفال هاييتي على أكل فطائر الطين لسد جوعتهم ولا يتعرضون للعنف الجنسي في سياق العنف المسلح أو التجنيد أو الموت أو رؤية أحبائهم يموتون بسبب قسوة العصابات الإجرامية.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
اسمحوا لي أيضاً أن أرحب بالممثل الدائم لهاييتي في الجلسة.

خطا مجلس الأمن، باتخاذه القرار 2700 (2023) بالإجماع، خطوة مهمة لمساعدة شعب هاييتي الذين يجدون أنفسهم ضحايا لعنف العصابات الوحشي وانعدام الأمن الغذائي الحاد وتفشي الكوليرا وسنوات من عدم الاستقرار والمعاناة التي لا داعي لها.

وأود أولاً أن أشكر إكوادور، بوصفها شريكنا في الصياغة، على عملها بشأن هذا القرار، وهو ثالث قرار يتخذه المجلس بشأن هاييتي منذ تموز/يوليه. كما أود أن أشكر أعضاء المجلس على مشاركتهم البناءة. ونرحب بتمديد ولاية فريق الخبراء المعني بهاييتي وتجديد حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتدابير تجميد الأصول. وستؤدي التدابير المبينة في هذا القرار دوراً حاسماً في تعزيز السلام والاستقرار في هاييتي وفي المنطقة الأوسع نطاقاً.

ما زلنا نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في هاييتي. فلا يزال الكثير من الهايتيين يعانون من العنف المستمر. ويعزز اتخاذ هذا القرار أداة رئيسية من مجموعة الأدوات الأوسع نطاقاً للسلام والأمن المتاحة لمجلس الأمن، فيما يتعلق بهاييتي. والحل السياسي الدائم أمر حاسم لإيجاد مستقبل يسوده السلام والازدهار لشعب هاييتي والمنطقة. وما زلنا نعتبر الاستجابة الدولية لنداء هاييتي للحصول على دعم أمني دولي جادة وموثوقة وواقعية ونهجا محتملاً للتصدي للتحديات التي تواجهها هاييتي.

ومنذ عام 2005، تعمل سويسرا مع مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف لتعزيز سيادة القانون في جزاءات الأمم المتحدة. وباستثناء إنشاء آلية أمين المظالم في نظام الجزاءات التابع للجنة العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، لم يُحرز تقدم يذكر. وفي الوقت الحاضر، لا تزال الدول معرضة لخطر التقاضي أمام المحاكم، مما يخلق وضعاً قد لا تتمكن فيه من إنفاذ الجزاءات. واتباع الإجراءات القانونية الواجبة على نحو كاف هو أفضل طريقة لمعالجة ذلك وضمان التنفيذ الموحد والعالمي لجزاءات مجلس الأمن. وفي العام الماضي، عندما أنشأ مجلس الأمن نظام الجزاءات بموجب القرار 2653 (2022)، أقر بأهمية الإجراءات القانونية الواجبة. ونظراً لأن هذه المسألة تمثل أولوية بالنسبة لسويسرا، فإن بلدي يشارك بنشاط في المفاوضات الرامية إلى تعزيزها.

اليوم، وافق المجلس على تعزيز تطوير الإجراءات القانونية الواجبة. وبذلك، يكون قد أعطى لنفسه ولاية واضحة. ويجب أن نبني على ذلك الوعد وأن نواصل جهودنا، التي يجب أن تتجاوز جهة التنسيق التي لا تفي بمعايير سيادة القانون. وستواصل سويسرا العمل بصورة بناءة مع أعضاء المجلس.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في تشرين الأول/

أكتوبر 2022، وبمبادرة من الصين وبدعم قوي منها، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2653 (2022)، الذي يفرض جزاءات محددة الأهداف على العصابات الهايتية، وبذلك نضع قضيتنا المشتركة موضع التنفيذ - وهي كبح الجرائم العنيفة التي تُستخدم فيها الأسلحة وتحسين الحالة الأمنية في هاييتي. وتقدر الصين أداء غابون الواعي لواجباتها بصفتها رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2653 (2022) بشأن هاييتي، خلال العام المنقضي وتتوه بعمل لجنة الجزاءات وفريق الخبراء.

والجزاءات هي إحدى هذه الأدوات. ويوصفها تديبيرا من تدابير الملاذ الأخير وبعد استفاد البدائل الأقل قسراً، يمكن أن تكون الجزاءات مشروعة وفعالة عندما يتقرر فرضها بصورة متعددة الأطراف وتكون محددة الأهداف استراتيجياً ومصممة بحيث يكون لها أدنى أثر ممكن على السكان المدنيين.

ترحب البرازيل بالتأكيد، الوارد في قرار اليوم، على فرض حظر كامل على توريد الأسلحة التي توصل العصابات والجماعات شبه العسكرية الحصول عليها، دون عقاب، بغية تحييد أنشطة تلك الجماعات.

وفيما يتعلق بالجزاءات المتعددة الأطراف، فإن البرازيل مستعدة دائماً لتقييم طلبات إدراج أسماء جديدة في قائمة الجزاءات، شريطة أن تستند إلى حجج قوية وموثقة جيداً. وينبغي ألا نمنح ملاذات أو امتيازات آمنة للمسؤولين عن العنف والمأزق السياسي والمؤسسي في البلد، ولا سيما أولئك الذين يستخدمون العصابات ويتلاعبون بالعملية السياسية لمواصلة الاستقادة من الحالة المتردية الراهنة.

مما لا شك فيه أن الجزاءات، مقترنة بفرض حظر صارم على توريد الأسلحة إلى العصابات والجماعات شبه العسكرية، ستساعد على استقرار الحالة الأمنية وإعادة هاييتي إلى طريق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولذلك، نرحب بقرار اليوم بوصفه دليلاً قوياً على دعم هاييتي وشعبها.

(تكلم بالإنكليزية)

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

السيد هاوري (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): صوتت سويسرا مؤيدة لقرار تجديد الجزاءات في هاييتي. ونعتقد أن الجزاءات تساعد على صون السلام والأمن الدوليين. ويمكن استخدامها لوضع حد للعنف البغيض في هاييتي. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون الجزاءات فعالة وموثوقة. وهذا يعني وجوب أن تحترم جزاءات المجلس الضمانات الإجرائية عند إدراج أسماء الأفراد والكيانات في قوائم الجزاءات أو رفعها منها.

لبلدها وشعبها والعمل بأعلى شعور بالإلحاح لإجراء مشاورات سياسية لتجاوز الخلافات. ونؤيد جهود الوساطة المستمرة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هاييتي والجماعة الكاريبية وغيرها، ونحن على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمساعدة ودعم شعب هاييتي في الخروج من هذه الأزمة في أقرب وقت ممكن.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن. نرحب بحضور الممثل الدائم لهاييتي في جلسة اليوم ونشكر القائمين بالصياغة على جهودهم لتجديد نظام الجزاءات المفروضة على هاييتي. وننوه أيضا بالعمل الهام الذي تواصل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هاييتي القيام به برئاسة السفير بيانغ ممثل غابون، وكذلك بعمل فريق الخبراء.

يسر الأعضاء الأفارقة تصويتهم مؤيدين للقرار 2700 (2023) ، الذي يجدد نظام الجزاءات في هاييتي. ويجسد تصويتنا إدراكنا التام للحالة الحرجة للسياق الأمني السائد في هاييتي، الأمر الذي يتطلب اتخاذ المجلس لإجراءات عاجلة وتوافقية ومتضافرة لمكافحة التهديد الذي يشكله صعود العصابات المنظمة ونفوذها للسلام والأمن في هاييتي والمنطقة دون الإقليمية. ويسر الأعضاء الأفارقة أن أعضاء المجلس تمكنوا مرة أخرى من التغلب على خلافاتهم للتركيز على الحالة التي لا تطاق التي يعانيها شعب هاييتي الشقيق، مما يدل على قدرة المجلس على تحقيق نتائج عندما نرغب حقا، نحن أعضاؤه، في ذلك. وعلى الرغم من أن القرار المجدد ليس مصحوبا بقائمة جزاءات مستكملة، فإننا نلاحظ مع التقدير أنه يوجه اللجنة المنشأة عملا بالقرار 2653 إلى العمل بسرعة في ذلك الصدد ويعبر عن تمديد حظر الأسلحة، وفقا للفقرة 14 من القرار 2699 (2023).

أخيرا، يؤكد الأعضاء الأفارقة الثلاثة من جديد مدى أهمية أن يواصل المجلس العمل بروح من توافق الآراء والوحدة دعما لآمال شعب وسلطات هاييتي وتطلعاتها المشروعة جدا إلى السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هاييتي.

لا تزال العصابات منتشرة في هاييتي ولا يزال الشعب الهاييتي يعيش في بؤس. والآن، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2700 (2023)، الذي يجدد الجزاءات المفروضة على هاييتي لمدة عام واحد. وترحب الصين باتخاذ هذا القرار. وقد أشارت عدة قرارات اتخذها المجلس مؤخرا بشأن هاييتي إلى مسألة الجزاءات المفروضة على العصابات، مما يدل على توافق الآراء القوي داخل المجلس وتصميمه الراسخ على كبح استخدام الأسلحة وتخفيف المعاناة في هاييتي. ونأمل أن يتسنى تنفيذ التدابير ذات الصلة بشكل ملموس وأن تؤدي دورا في ردع العنف المسلح وحماية شعب هاييتي وإعادة السلام إلى هاييتي.

ويشدد القرار على أنه ينبغي لكل بلد أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لمنع التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى هاييتي. ونأمل أن تتخذ جميع الدول، وخاصة دول المنطقة، إجراءات ملموسة لتنفيذ متطلبات القرار وقطع مصادر أسلحة العصابات. ويطلب القرار إلى لجنة الجزاءات أن تنظر في استكمال قائمة الجزاءات في أقرب وقت ممكن في ضوء تقرير الفريق، وينبغي أن يتم ذلك دون تأخير لأن سمعة المجلس وسلطته على المحك. وبعد مرور عام كامل على اتخاذ القرار 2653 (2022)، يلزم أن تتغير بأسرع ما يمكن حقيقة أن شخصا واحد فقط مدرجا في القائمة. ونحث لجنة الجزاءات على الإسراع بعملها وعلى الوفاء بمتطلبات القرار ورصد الجهود الرامية إلى ضمان تنفيذ الجزاءات تنفيذا شاملا وفعالاً.

إن الجزاءات المحددة الأهداف والدعم الأمني ليسا سوى جزء من الحل للمسألة الهاييتية، الذي يكمن في نهاية المطاف في دعم عملية سياسية يقوده الهاييتيون ويمسكون بزمامها. ويدعو القرار الذي اعتُمد منذ لحظات مجددا جميع الأطراف في هاييتي إلى التوصل بسرعة إلى أوسع توافق ممكن في الآراء بشأن ترتيبات الانتقال السياسي وصياغة جدول زمني وخريطة طريق لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية، وهو ما تناصره الصين. فنحن ندعو جميع الأطراف والجماعات في هاييتي إلى تحية مصالحها الأثنية جانبا والوفاء بمسؤوليتها والتزامها والمضي قدما على أساس المصالح الأساسية

إسهاما فعالا في استعادة بيئة أمنية في هاييتي، من شأنها أن تمكن من إجراء الانتخابات الديمقراطية التي ستؤدي إلى استعادة مؤسسات الدولة. وأود أن أشدد على مدى أهمية أن يحدد النص، شأنه شأن نص العام الماضي، سلسلة من التدابير التي تشمل حظر السفر وتجميد الأصول وحظر الأسلحة. وفي ذلك الصدد، أود أن أركز بشكل خاص على مسألة الاتجار بالأسلحة، التي تشكل جزءا أساسيا من الأزمة الخطيرة المتعددة الأبعاد التي يعاني منها بلدي والتي توليها الحكومة أهمية كبيرة. ويسرنا أن المجلس قد أولى الاهتمام الذي تتطلبه مسألة الاتجار بالأسلحة بإدراجه الفقرة 14 الواردة في منطوق القرار 2699 (2023). ويجب على الدول الأعضاء أن تكون أكثر استباقية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة، الذي لا يسبب الحزن للأسر الهايتية فحسب، بل يزعزع استقرار النسيج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للبلد برمته. والجزاءات من أقوى ردود المجلس على التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في حالات النزاع. وفي حالة هاييتي، يمكنها أن تساعد في تهدئة المناخ الاجتماعي والسياسي في البلد، من بين أمور أخرى. ولذلك، ننتظر باهتمام كبير نشر القائمة الكاملة للأطراف الفاعلة الرئيسية الضالعة في مفاخرة الأزمة الأمنية في البلد.

إن المجتمع الدولي يحرز، ببطء ولكن بثبات، تقدما إيجابيا ونوعيا بإنشاء آليات يمكن أن تساعد في معالجة الأزمة الهايتية على نحو أفضل. وكل ما تبقى لنا هو الانتقال إلى المرحلة النشطة، وهي التطبيق الفعال للقرارات العديدة المتخذة بشأن هاييتي. وفي نهاية المطاف، سيقاس عمل المجلس بالنتائج الملموسة التي تتحقق في الميدان على صعيد تحسين الأمن في البلد ونوعية حياة شعبه تحسينا كبيرا.

رُفعت الجلسة الساعة 10/30.

السيد رودريغ (هاييتي) (تكلم بالفرنسية): أولا، اسمحو لي أن أرحب بعقد هذه الجلسة الهامة للمجلس تحت رئاسة البرازيل النشطة. وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان وفد بلدي لأعضاء المجلس وأؤكد وعينا الشديد بالجهود الجارية لإبقاء الحالة في هاييتي مدرجة في جدول الأعمال الدولي. وقد استمعنا باهتمام كبير إلى التعليقات البناءة للأعضاء وتشجعنا كثيرا المقترحات التي قدموها. وأود أيضا أن أشيد بالعمل الرائع الذي تقوم به لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هاييتي، بقيادة السفير بيانغ ممثل غابون، ونرحب بالتقرير الشامل لفريق الخبراء، الذي طال انتظاره في هاييتي.

اتخذ المجلس للتو بالإجماع القرار 2700 (2023)، الذي يجدد لمدة عام نظام الجزاءات المفروض على هاييتي بموجب القرار 2653 (2022) ويمدد في الوقت نفسه ولاية فريق الخبراء. ويأتي اعتماد النص بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بعد أيام فقط من التصويت على القرار 2699 (2023)، الذي يأذن بنشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هاييتي. وهذان القراران متكاملان ويظهران تصميم المجلس على الإسهام بفعالية في إعادة تهيئة بيئة أمنية في هاييتي يمكن أن تيسر تنظيم انتخابات ديمقراطية، والتي ينبغي أن تتوج باستعادة مؤسسات الدولة التي تضمن سيادة القانون.

وبتجديد نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار 2653 (2022) لمدة عام واحد، يبعث المجلس برسالة واضحة وقوية إلى الأشخاص والكيانات الذين أسهموا في تدهور الحالة الأمنية في البلد والذين يشكلون تهديدا للسلام والأمن في المنطقة. وبهذه الطريقة، يسهم المجتمع الدولي